يُنظر إلى التفكيكية وكأنها تؤسّس بشكل مطلق لقطيعة مع خطاب النقد "التنويريّ"، أو (حسب مصطلحات هابرماس التشخيصية) أنها ليست سوى عرَض آخر من أعراض المحنة مابعد الحداثوية الرّاهنة، وذلك بسبب فشلها في الحفاظ على رباط ما يدعوه هابرماس "بالمشروع اللاّمكتمل للحداثة". على النقيض من ذلك، يحافظ ديريدا على ذلك المشروع عبر استمراره في مساءلة مفاهيمه وقيمه الجوهرية، وهو يفعل ذلك ــ إضافةً إلى ما تقدّم ــ بروح متساوقة تماماً مع الضرورات النقدية ذاتها لذاك المشروع.

لماذا عمدتُ دائماً إلى التردّد في تشخيصها [أقصد التفكيكية] ضمن أطر كانطية، مثلاً، أو بشكل أكثر عموميةً، ضمن أطر أخلاقية وسياسية، في الوقت الذي يُعتبر فيه هذا أمراً سهلاً ويمكّنني من تجنّب نقد كثير، نقد هو بحدّ ذاته سطحيّ جدّاً؟ لأنّ تشخيصات من هذا النوع بدت لي جوهرياً متناغمة مع أنساق فلسفية تستدعي نفسها أسئلةً تفكيكيةً. وعبر هذه الصعوبات، تسعى لغةٌ أخرى و أفكارٌ أخرى لأن تشقّ طريقها. هذه اللغة وهذه الأفكار، والتي تمثّل أيضاً مسؤوليات جديدة، توقظ في نفسي احتراماً ليس بمقدوري ولن يكون بمقدوري، مهما كان الثمن، أن أساوم عليه.(١٢)

والسؤال الأخلاقيّ دائماً (كما هو الحال لدى كانط) مرتبط على **مستوىً معيّن و خاصّ جدّاً** بقضايا تنتمي إلى حقل الابستمولوجيا والبحث المعرفيّ، و لايمكن أن يُسمح لها بأن تُحشَر مباشرةً ضمن إطار ممارسة العقل العمليّ ـ بما أنّ الجبرية تكمن في حالة كتلك ــ ولكنها تتطلّب مع ذلك التيقّظ المطلق لتحديد مجالها المناسب وحدودها إذا كان على الفلسفة أن تجعل ادعاءاتها مشروعةً بوصفها نوع من خطاب الفكر التحرّري المتنوّر. من هنا جاءت فكرة ديريدا المتكرّرة: إنّ التفكيكية لاعلاقة لها إطلاقاً بتلك النماذج من الفكر المتطرّف المضادّ للمعرفة الذي يدّعي بأنّه **تخطّى** كلّ الفروقات بين الحقيقة والزّيف، العقل والبلاغة، الحقيقة والخيال، الخ، والذي سيقوم أيضاً ـ وبنفس الرّوح ـ بفصم أية صلة ممكنة بين مساعي البحث